طبق الاصل

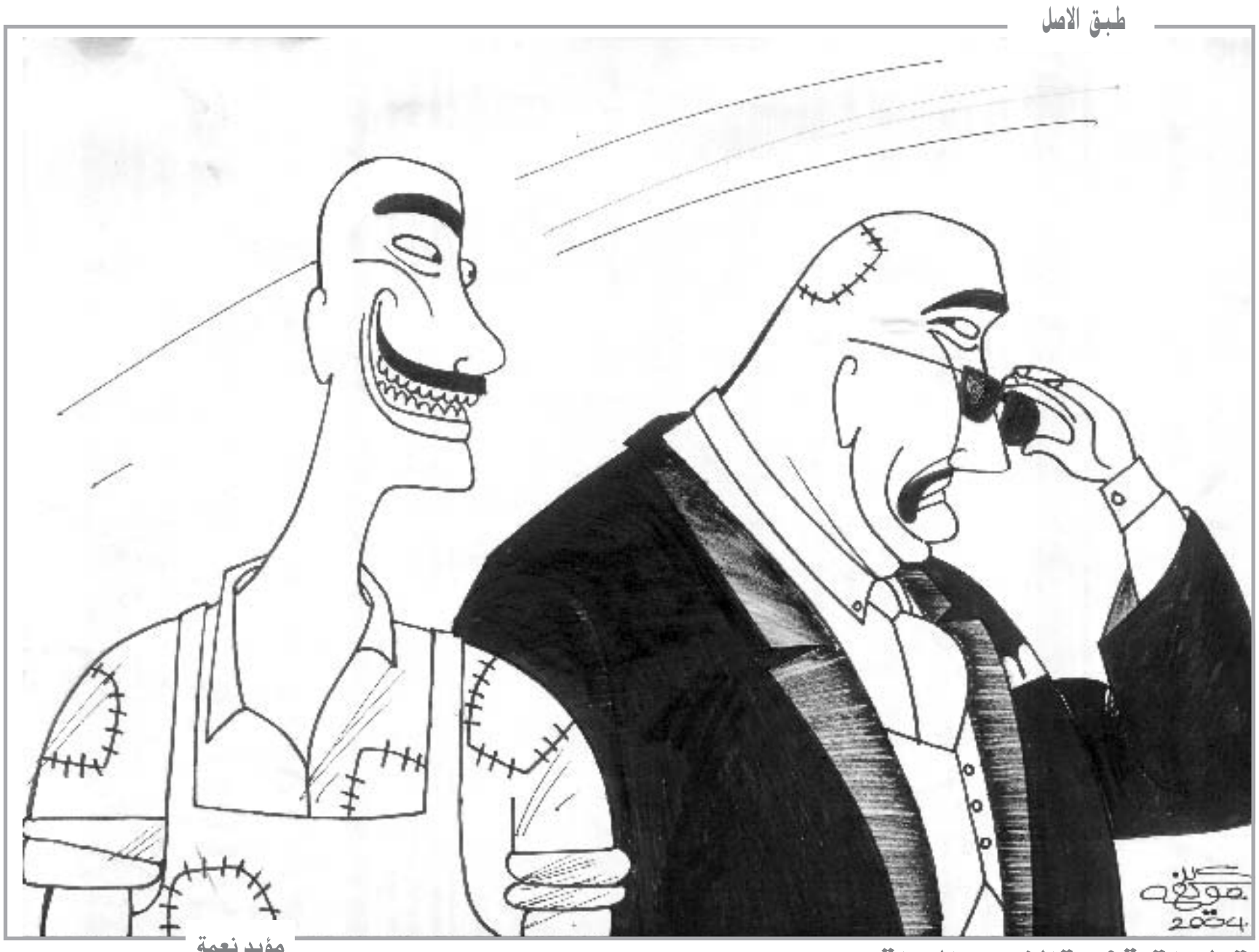

مؤيد نعمة

تطورات قضية الاسرى العراقيين

جرائم اكتشفت - واخرى لم يعلن عنها بعد

اثارت الفضائح المقرفة التي ارتكبها جنود الاحتلال الامريكان والبريطانيون اشمئزازاً متزايداً لدى اوساط الرأي العام العالمي في كل مكان .. فالمتهم بريء حتى تثبت ادانته، تلك قاعدة قانونية لا تنازعها حتى اعتى الانظمة الدكتاتورية في العالم فكيف بدول تدعي انها الرائدة للديمقراطية والحرية؟! ففي تقرير لوكالة الاسوشيتد بريس الثلاثاء الماضي نقلته صحيفة الغارديان في عددهاليوم ٥ آيار قالت : سعت ادارة بوش المتكررة يوم الثلاثاء للبحث عن طرق لقمع الغضب العارم في الخارج وخيبة الامل في الداخل بسبب الصور الي تظهر الجنود الامريكيين المبتسمين الذي يقفون بجانب الاسرى العراقيين الموضوعين في مواقف مخزية .

وبعد يوم واحد من اصدار الرئيس بوش اوامره الى البنتاغون للتحقيق السريع ومعاقبة المسيئين، اصبح واضحاً ان رد الفعل هذا لوحده لم يكن كافياً. وقد ترددت في ارجاء العاصمة الامريكية اصداء التساؤلات لماذا ابقى المسؤولون الامريكان هذه القضية تحت الاغطية ولماذا كانوا بطيئين بالتحرك بشأنها وفيما اذا كان مثل هذا النمط من السلوك قد حصل للآخرين الذين هم رهن الحجز والاعتقال لدى الولايات المتحدة.

وقد تعمقت الكارثة حين كشفت مصادرالجيش ان تحقيقات جنائية تجري في مقتل عشرة سجناء عراقيين واساءة المعاملة لعشرة اسرى آخرين من العراق وافغانستان.

وقال النائب آبك سكيكتون الديمقراطي من ولاية ميسوري العضو المتنفذ في لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب: يجب على الادارة ان تطلع علينا فوراً بخطة لإستعادة مصداقيتنا في العراق وجميع انحاء العالم.

وطلبت سفارات الولايات المتحدة في الخارج ارشادها حول افضل طرق لأن ترد على الاستفسارات التي تصلها وقد احيلت الى نصوص خطابات كبار مساعدي الرئيس بوش التي كانوا يلقونها داخل الولايات المتحدة. وقد اسرع اولئك المساعدون امام كاميرات التلفزيون الموجهة الى الجماهير العربية واعدين بتحقيق العدالة ومعربين عن الاسف.

وقال وزير الخارجية كولن باول الذي يحضر اجتماعات في الامم المتحدة حول الشرق الاوسط، قال ان الاميركيين المسؤولين سوف يعاملون بطريقة يستطيع العالم ان يراقبها ويلاحظها.

وقال نائب وزير الخارجية ريتشارد ارميتاج الى قناة الحرة قبل كل شيء لقد اقترفنا اخطاءً في هذه القضية بوضوح .. سوف تنزل العقوبات بصورة مناسبة وصحيحة، واضاف ارميتاج ذلك لأن الاميركان يريدون ان ينظر اليهم العالم كأناس يؤمنون بأنه لا احد فوق القانون. الا ان المراقبين المحايدين يعيدون الى الاذهان في هذه المناسبة بأن الولايات المتحدة سبق وان استحصلت تعهدات وبيانات من حكومات البلدان التي ترابط فيها قواتها لأعضاء القوات الاميركية من المحاكم والمساءلات القانونية. وقد نشرت تقارير تؤكد ذلك في صحيفة الواشنطن بوست واعيد نشرها في حينها في الصحافة العالمية. كما ان هناك قضية خصخصة بعض انشطة القدرات المسلحة وخاصة التحقيق مع السجناء .

ويضيف تقرير الاسوشيتد بريس قائلاً : ولكن وراء هذا الندم العلني الذي تبديه الادارة تكمن شكوك خاصة فيما اذا كانت هناك اية سبل لتقليل الضرر. فقد قال موظف كبير في وزارة الخارجية طلب عدم ذكر اسمه هناك احساس كم هو ضروري وملح مسح هذه الدعاية الضارة بصورة او بأخرى "لأن الكلمات لا تستطيع ان تتجادل مع الصور".

اما وزير الدفاع دونالد رامسفيلد فقد عكس العنجهية المعروفة عنه طوال الوقت وحاول ان يسخر من الموضوع برمته. فقد اوردت الوكالة ان هناك اتجاهاً في الولايات المتحدة لتقديم اعتذار رسمي لأن الخبراء يعتقدون ان مثل هذه البادرة تحمل وزناً كبيراً في العالم العربي. وقالت "وعندما سئل وزير الدفاع دونالد رامسفيلد عن امكانية الاعتذار من اجل التنافس في "حرب الافكار في العراق" ان الفكرة لم تخطر على باله!

وقال علينا ان نعالج هذه القضية من وجهة نظر القانون الموحد العادلة العسكرية يجب ان نعالجها من وجهة النظر المنطلقة من كيفية تنظيمنا وتدريبنا وقيادتنا.

وربما هناك اشياء يمكن ان نفعلها لتساعد العالم بأن يفهم بأن هذا وضع استثنائي!!. هكذا اذا العالم كله لا يفهم واعترافات المسؤولين العسكريين لا تساعد على الفهم ولا الصور الفاضحة!! بكلام آخر ان الوزير يريد ان يقول ان جنوده يخضعون لقوانين خاصة او بالاحرى انهم فوق القانون!!

اما بوب بور شتي خبير الامن القومي في مركز التقدم الاميركي فقد اقترح ان يصدر تقرير رسمي من الفضائح وفتح جميع السجون المدارة من قبل الاميركان في العراق الى المفتشين الدوليين.

وقال ينبغي على الادارة ايضاً ان تقيم لجنة لمراقبة السجون تضم ممثلين من جمعيات المجتمع المدني العراقي والمفوضية العليا للامم المتحدة لحقوق الانسان واللجنة الدولية للصليب الاحمر. والاهم من ذلك يجب كما يقول برنشتن على السلطات الاميركية ان تطلب من وزير الداخلية العراقية لخلق نظام معلوماتي عن الموقف ويؤسس مكاناً يستطيع ان يذهب اليه العراقيون للبحث عن اقاربهم المفقودين.

ان احدى المشاكل هي ان الناس يختفون حرفياً. ويجب ان يكون هناك مكان حيث يستطيع الناس ان يذهبوا ويقولوا (هل ابي او امي او ابني او اختي محتجزون في سجن ما؟ لماذا وكم سيدوم ذلك ؟ ان مثل هذه الاجراءات قد تستعيد شعور المصداقية".

غوندوليزا رايس تتحدث

هذا وقد اجرت غوندوليزا رايس مستشارة الامن القومي حديثاً خاصاً مع قناة العربية الفضائية تحدثت فيه عن موضوع تعذيب واستباحة السجناء العراقيين ومواضيع اخرى تخص العراق والشرق الاوسط وسوف نقتبس هنا ما يخص موضوع السجناء فقط على ان نشير الى مقاطع الحديث الاخرى في المقالات المختصة لها. قالت رايس "لقد تحدث الرئيس عن هذه الصور الفظيعة قبل ايام حيث قال انه شخصيا مقرف منها. واننا جميعاً نشعر بالاشمئزاز من هذه الصور..

انني اريد ان أؤكد للشعب في العالم العربي وفي العراق والعالم اجمع وللشعب الاميركي بأن الرئيس مصمم ان يغور الى اعماقها ليعرف من المسؤول والتأكد من ان المسؤولين سيلقون عقابهم على ذلك وحسابهم.

وهو مصمم ان يعرف اذا كانت هناك مشكلة اوسع من مجرد ما حدث في ابي غريب. ولهذا فقد اخبر الوزير رامسفيلد انه يتوقع اجراء تحقيق ومحاسبة كاملة. ان الاميركان لا يفعلون هذا للشعوب الاخرى. وقالت ان القوات الاميركية جاءت للعراق للتحرير والاعمار وليس لإستنزاف الفضائح والفظائع.

انظمة السجون في العراق

اما مجلس العلاقات الخارجية وهو المجلس المتنفذ في الولايات المتحدة في رسم ووضع السياسة الخارجية فقد اصدر تقريراً يقع في ثماني صفحات يعطي تفاصيل مثيرة عن طريقة الاميركان لإدارة السجون العراقية ومتى وكيف حصلت هذه الانتهاكات الفظة لحقوق الانسان. وسنقدم ايجازاً شديداً بذلك.

استناداً الى مذكرة رسمية صادرة في ٨ حزيران ٢٠٠٣ من بول بريمر الحاكم الاداري الاميركي في العراق. فأن السلطات الائتلافية ستبقى تمارس سيطرة تامة على نظام السجون في العراق. ومن الناحية العملية فقد اسندت مهمة ادارة السجون الى العسكريين الاميركان وبصورة خاصة لواء الانضباط العسكري الـ ٨٠٠ (الشرطة العسكرية) وهو وحدة احتياط في الجيش. وقد اثيرت التساؤلات حول معاملة النزلاء واستجوابهم بسبب فضائح حول سوء تصرف خطير من قبل الجنود الاميركان في سجن ابي غريب اكبر سجن عراقي.

وقد وزعت صور الفظاعات المرتكبة ضد السجناء ما بين تشرين الاول وكانون الاول ٢٠٠٣ في ابي غريب على شبكة سي بي اس في برنامج ٦٠ دقيقة في ٢٩ نيسان ونشرت في عدد مجلة النيويوركر المقرر صدوره في ١٠ آيار واثر ذلك ثم نشرها واذاعتها على نطاق العالم.

وفي كانون الثاني قام الفريق ريكاردو سانشيز، وهو اعلى قائد اميركي في العراق، بتعليق ١٧ جندياً من واجباتهم بسبب الشكوك التي تحوم حول اشتراكهم في احداث الاعتداءات وامر بإجراء تحقيقات جنائية ادارية. وقد اكتشف تقرير داخلي اكمل في شباط من قبل اللواء انتونيوتا غوبا ان الادارة السيئة وانعدام التدريب ساهما في سوء التصرف في ابي غريب والسجون العراقية الاخرى.

من الذي عوقب؟

وقد وجه التوبيخ الى العميد جانيس كابرنيسكي التي كانت تتولى قيادة اللواء الـ ٨٠٠ المكون من ٣٤٠٠ جندي ومجندة من الشرطة العسكرية وابعدت عن القيادة. واحيل ٦ من الشرطة العسكرية الى محكمة عرفية ووجه التوبيخ الى ٧ مشرفين بضمنهم كابرينسكي نفسها. ووصف الرئيس بوش المخالفات الشائنة بأنها (فظيعة) ووعد بمعاقبة المعنيين. وتستمر التحقيقات في العراق وفي افغانستان في اعتداءات مماثلة.

ان استجواب السجناء، كما يقول تقرير مجلس العلاقات الخارجية، يضم من قبل وحدات الاستخبارات العسكرية بالتعاون مع وكالة الاستخبارات العسكرية وموظفي وكالة المخابرات المركزية

اما العدد الحقيقي للسجناء فهو غير معروف ولكن تقارير صحفية ومنظمات حقوق الانسان تقدر المجموع ما بين ٨ آلاف و ١٣ الفاً. ويقول مقال ظهر في صحيفة النيويورك تايمز في ٢ آذار ٢٠٠٤ بأن اكثر من عشرة آلاف رجل

وصبي في السجو ن تتراوح اعمارهم ما بين ١١ و ٧٥ سنة وقالت هيومن رائيس (مراقبة حقوق الانسان) ان هناك ما بين تسعة آلاف واثني عشر الف رهن الاعتقال بينهم نساء ايضاً.

وقال بريمر في ٢٣ نيسان ان ٧٥٪ من جميع السجناء الذين تم اعتقالهم منذ بدء الحرب في آذار ٢٠٠٣ قد اطلق سراحهم.فقد اطلق سراح اكثر من ٢٥٠٠ معتقل منذ شباط ٢٠٠٤ واقامة هيئة خاصة للاسراع بإستعراض جميع قضايا المحتجزين.

اما تحقيقات توغوبا فقد اكدت انه اضافة الى الشرطة العسكرية فإن اعضاء وكالات الاستخبارات الثلاث متورطون في اعتداءات ابي غريب وتشمل الكتيبة ٣٢٥ للاستخبارات العسكرية واللواء ٢٠٥ للاستخبارات العسكرية والمركز المشترك للتحقيق والاستجواب، الذي يديره متعاقدون مدنيون مع خبراء عسكريين مسحوبين من جميع فروع العسكرية الاميركية.

مسؤولية السيد رامسفيلد

الانتهاكات المرعبة التي قام بها المحققون والسجانون الامريكيون في سجن ابي غريب والمعتقلات الاخرى التي تديرها القوات الاميريكية في العراق وافغانستان يمكن اقتفاء اثرها، جزئياً، في القرارات السياسية والتصريحات العلنية لوزير الدفاع دونالد رامسفيلد.

قبل اكثر من عامين قرر السيد رامسفيلد اسقاط عقود من الممارسات السابقة للقوات الامريكية في تعاملها مع المحتجزين في بلاد اجنبية، فقد قررت وزارته بأن الولايات المتحدة لم تعد ملزمة بإتفاقيات جنيف، وبأن التعليمات العسكرية في التحقيق مع السجناء لن تتقيد بها، وبأن العديد من المعتقلين سوف يحجزون في سجون انفرادية دونما اية آلية مستقلة للمعاينة.

قد تحدث الانتهاكات في اي سجن. لكن قرارات السيد رامسفيلد ساهمت في خلق نظام لا قانوني تعرض وفقاً له السجناء في كل من العراق وافغانستان الى الاذلال، الضرب ، التعذيب والقتل. ولم تحدد مسؤولية من قام بها.

بدأت الانتهاكات في كانون الثاني عام ٢٠٠٢ عندما اعلن السيد رامسفيلد بأن المئات من الاشخاص الذين اعتقلتهم القوات الامريكية والحليفة في افغانستان (ليست لهم اية حقوق) ضمن اتفاقيات جنيف. لكن ليست هذه هي القضية: على الاقل، جميع هؤلاء المعتقلون في منطقة حربية لهم الحق طبقاً للمعاهدات في جلسة استماع رسمية تحدد ان كانوا اسرى حرب او مقاتلين غير شرعيين. لم تعقد ابداً جلسات كهذه، لكن فيما بعد اوضح السيد رامسفيلد بأن التزام الولايات المتحدة بمعاهدة جنيف هو مسألة اختيارية الامم، وقال ان السجناء سوف يعاملون بما يتناغم مع هذه الاتفاقيات - والتي قال الوزير بأبتهاج انها صارت قديمة.

هناك نقطة مهمة واحدة، كان السيد رامسفيلد على حق فيها: ليس اعضاء القاعدة المعتقلون محرومين شرعاً من ضمانات اتفاقيات جنيف فحسب بل ان معاملة كهذه كانت ضرورية في احيان عديدة من اجل الحصول على معلومات استخباراتية حيوية كما انها تمنع الارهابيين من الاتصال بشركائهم في الخارج. لكن ان كان على الولايات المتحدة اللجوء الى ممارسات استثنائية كهذه، فعلى السيد رامسفيلد ان يحدد اجراءات تضمن بأن ممارسات كهذه لا تنتهك الاتفاقيات الدولية وبأن المشتبه بهم فقط هم الذين يعاملون بهذه الصورة. السيطرة الخارجية او المعاينة المستقلة كان بإمكانها توفير اجراءات وقائية. لكن بدلاً من ذلك، سمح السيد رامسفيلد في تصنيف هؤلاء السجناء، وبصورة غير شرعية، على انهم خارج نطاق القانون - وجعل المعاملة الانسانية تعتمد فقط على النيات الحسنة للموظفين الامريكيين .

السرية تحيط بالكثير مما جرى في مركز الاعتقال الاميريكي في خليج غوانتامو .

لكن طبقاً لتقرير عسكري رسمي، حُدد نظام في المعسكر يسمح للحراس العسكريين (تهيئة الظروف) اللازمة لإجراء تحقيق استخباراتي. يقول التقرير الذي اعد الميجور جنرال انطونيو تاغوبا بأن هذا النظام قد ادخل الى المعتقلات العسكرية في قاعدة بغرام الجوية في افغانستان وفي سجن ابي غريب في العراق، بالرغم من انه يخالف التعليمات العسكرية التي تقضي بمنع الحرس من المشاركة في الاستجواب.

يكشف تقرير تاغوبا، وتقارير اخرى صادرة عن منظمات حقوق الانسان، بأن نظام الحجز الذي يشرف عليه السيد رامسفيلد قد حرف بشكل كبير بحيث قامت عناصر من الشرطة العسكرية بتعذيب السجناء والاعتداء عليهم بتوجيه من مقاولين مدنيين وضباط الاستخبارات من خارج التسلسل القيادي العسكري - وبأن هذه الممارسات ليست حالات استثنائية كما قال رامسفيلد بل ممارسات منهجية.

لقد قام الحراس العسكريون بحجز سجناء (اشباح) اعتقلتهم المخابرات المركزية الامريكية واخفوهم عن عيون لجان الصليب الاحمر الدولي.

وبينما بدء ازدراء السيد رامسفيلد من اتفاقيات جنيف بالهزلان، يقول تقرير تاغوبا بأن الحراس في سجن ابي غريب لم يواجهوا طبقاً لهذه المعاهدات ولم ترسل اية نسخة منها الى السجن.

هذه الانتهاكات التي سببت ضرراً كبيراً لمهمة الولايات المتحدة في العراق كان بالامكان تلافيها لو اسرع السيد رامسفيلد في استجابته للتقارير المبكرة حول الانتهاكات. بدلاً من ذلك، فقد رفض هذه التقارير او قلل من اهميتها. الوزير وهيئة اركانه اهملوا تقارير مفصلة قدمتها منظمات انسانية محترمة حول النشاط الاجرامي في السجون التي تديرها الولايات المتحدة في افغانستان، ورفضوا دخول هذه المنظمات الى المعتقلات او ان يردوا على استفساراتها.

في كانون الاول عام ٢٠٠٢ توفي اثنان من السجناء الافغان في حوادث قال عنها الموظفون الصحيون بأنها حالات انتحار، لكن فقط عندما كشفت صحيفة النيويورك تايمز القصة الحقيقية، اكدت وزارة الدفاع بأن تحقيقاً يجري، ولم تعلن حتى الآن اية نتائج لهذا التحقيق. وليس قبل ان تنشر وسائل الاعلام الصور من سجن ابي غريب حتى اعترف السيد رامسفيلد اعترافاً كاملاً بما جرى، وبعد ذلك كشفت وزارته بأن ٢٥ سجيناً قد ماتوا في المعتقلات في العراق وافغانستان . المسؤولون الذين يجب محاسبتهم على هذه الاحداث غير موجودين فعلياً، جندي واحد فقط عوقب بالطرد من الخدمة.

في الاسبوع الماضي، قال الناطق الرسمي بإسم رامسفيلد بأن الوزير لم يقرأ تقرير تاغوبا الذي قدم اليه اوائل آذار. وقال السيد رامسفيلد في مقابلة تلفزيونية بأنه لم يكمل قراءته حتى الآن، وكرر وجهة نظره بأن اتفاقيات جنيف (لم تطبق بدقة) بل فقط (قواعدها الاساسية) في التعامل مع الاسرى.

رسالته لم تزل كما هي:الولايات المتحدة غير ملزمة بالقانون الدولي، وبأن الجرائم التي ضمنها تقرير تاغوبا ليست من الاولويات بالنسبة له . هذا التصرف يقوض مكانة تقيد الجيش الاميريكي بالقواعد الاساسية لحقوق الانسان، ويضر بقدرة الولايات المتحدة على الانتصار في الحرب على الارهاب.

ترجمة زهير رضوان
افتتاحية الواسنطن بوست

وتبقى الحرية هي الهدف في العراق

ويليام سافير

بلغت الاصابات مؤخراً الذروة. ٣٠ حزيران ، لإنهاء الاحتلال، فكان على احد قادة مشاة البحرية الاميركية ان يناشد احد جنرالات الحرس الجمهوري السابق ان يكون على علاقة طيبة مع المتمردين البعثيين في الفلوجة. وكان على الرئيس بوش ان يعرب عن اشمئزاز امريكا من اذلال السجناء العراقيين على ايدي حفنة من الحراس المصابين بالساديّة. واذا اخذنا الامرين معاً، فإن ذلك سيء كما هي الحال تقريباً.

وعلى كل حال، فإن منطقاً يوحي بحصول تحول نحو الافضل يمكن ان يحدث في هذا الصيف. فموعد امريكا النهائي، والذي جرى انتقاده فيما مضى، هو الآن امر لا يمكن التملص منه. والسيادة العراقية، المتفق عليها، ستكون ملموسة ولكن محدودة، وستبقى قوات التحالف تحت قيادة المحتلين السابقين.

اما الغرض من الحكومة العراقية الانتقالية التي تختارها الامم المتحدة فإنه على وجه الدقة اجراء انتخابات حرة.

وتصبح الامم المتحدة، التي اعطيت اخيراً (دورها المركزي)، اقل ابتلاء بالاعتداء بالنفس.

وجاء في التقارير ان الاخضر الابراهيمي، الجزائري الذي تطلع الى شعبية وسط المعادين للاميريكيين في العراق بتسميته اسرائيل (سما) والدعم الامريكي للانسحاب من غزة بأنه عمل (طائش)، قد جعل الامين العام للامم المتحدة، كوفي انان، يتمنى ان الاخضر لم يقل ذلك.

ومضى انان الى التأكيد لتيم ووسيدت من شبة NBC، ان ايا من موظفي الامم المتحدة يرفض التعاون مع التحقيق المستقل في قضية فضيحة النفط مقابل الغذاء وسيتعرض للفصل.

ولايزال انان يسمي تهم الفساد المتعلقة بذلك (لطخة). وقال حول المسؤولية من الاشراف المقصر الى اللجنة ٦٦١ التابعة لمجلس الامن.

لكن الامين العام بدا عارفاً بالضرر الذي اصاب الامم المتحدة بسبب مخطط استرداد الخمسة بلايين دولار. ويجب عليه ان يدرك، املاً منه في استعادة سمعتها في العراق، ان هذا ليس بالوقت المناسب للالتحاق بالمنتفعين الفرنسيين والروس من الوضع الاقتصادي المتعدد الدول.

كما ينبغي للثقة الجديدة في العراق في انسحاب قوات التحالف النهائي ان تجمّع عقول اولئك العراقيين الذي ظلوا حتى الآن مقتنعين بالسماح للعالم الخارجي بتحمل التكاليف الانسانية والمالية المترتبة على اطاحة صدام حسين.

لكن ليس هناك ابداً رحلة بالمجان الى الحرية . فإذا لم يستغل العراقيون الآن الفرصة التي يسّرتها لهم تضحية الغرباء، فإنهم سينزلقون الى دكتاتورية جديدة، بزنزانات تعذيب ومقابر جماعية جديدة.

وتدرك الاقلية الكردية هذا الامر. ولهذا السبب لا توجد حاجة هناك الا لبضع مئات من القوات الامريكية في شمالي العراق للمساعدة في حفظ السلام وبناء الديمقراطية في اقليمهم لكن الكثير من متحرري الفلوجة كانوا يعلنون مبتهجين النصر، وهم يلوحون بعلم عهد صدام، عندما عقد احد قادة المارينز على ما يبدو صفقة مستعجلة مع احد جنرالات صدام لتجنيد مئات قليلة من العسكريين السابقين وتهدئة هذه المدينة المرتع لتلك العناصر المتمردة. ويمكننا ان نأمل في ان اية مقامرة كهذه مع بعثيين غير مؤكدين لا تعني ان الولايات المتحدة قد اوقفت القتال لتربح وهي التي بدأت القتال لا لتخسر. وربما سيؤدي مشهد القوة المسؤولة عن هذه المدينة الهامة الى انتزاع قادة الشيعة في الجنوب من سباتهم السياسي. ويواجه آية الله العظمى السيستاني، العازف حتى الآن عن مجابهة ايران العنيف، الحاجة الى ممارسة نفوذه خشية فقدانه على يد مثير القلاقل ضد الامريكيين.

فأين هم الشيعة المتدينون في مواجهة هذا التحدي لقائدهم الروحي؟ واين هم الشيعة العلمانيون الذين قد يواجهون ازاحةً مروّعة اذا ما هيمن القادة العسكريون السنة عند مغادرة قوات التحالف؟ واين هي اصوات مليون عراقي عادوا من المنفى بعد اطاحة مضطهدهم؟ اين القائد الشجاع بما فيه الكفاية لأخبار اتباعه العراقيين بأن الخطر عليهم ليس من امريكا، وانمامن ايران، والقاعدة ومن صدام جديد؟

ان الغالبية العظمى من العراقيين فرحة بسقوط صدام. والولايات المتحدة والامم المتحدة توفران لهم لحظة الديمقراطية، وما على العراقيين الشجعان الا التقدم للامساك بها.

وهدف نيسان القادم ليس (الاستقرار) ، وهي التعبير الناعم الجديد عن الطاغوت الصعب القديم. فالهدف - بالنسبة لهم ولنا- يبقى حرية العراقيين.

ترجمة/ عادل صادق
عن/ انترنشنال هيرالدتريبون